النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

الدرجة الشخصية لموظفي البترول الوطنية

أصدر الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية محمد غازي المطيري مذكرة داخلية بنهاية دوام يوم الخميس الماضي يهنئ العاملين فيها باعتماد الآلية الموحدة لمنح الدرجة الشخصية للعاملين الذين تتوافر لديهم خدمة طويلة بالقطاع النفطي ويشغلون الدرجة الوظيفية لسنوات متفاوتة.
وجاء في المذكرة الداخلية التي اصدرها المطيري ان الدرجة الشخصية ستكون للعاملين في دوائر العمليات والصيانة والمشاريع والخدمات الفنية المختبرات وقد تم توسيع نطاق المشمولين وفقا للألية الموحدة للدرجة الشخصية للعاملين في مؤسسة البترول الكويتية.

عبدالله مطر الشمري

عبدالله مطر الشمري متحدثا للزميل أحمد مغربي (اسامة ابو عطية)

أكد في حوار مع «الأنباء» أن تكاليف العاملين في الشركة تبلغ 740,2 مليون دينار

الشمري: 1,71 مليار دينار الميزانية التشغيلية لـ«نفط الكويت» في 2013/2014

كشف مدير مجموعة الأنظمة المالية والمراقبة في شركة نفط الكويت عبدالله منسي الشمري أن الميزانية التشغيلية للشركة للسنة المالية 2013 /2014 تقدر بـ 1,71 مليار دينار بزيادة قدرها 270,3 مليون دينار عن صافي المصروفات المعتمدة للشركة خلال الموازنة العامة للعام 2012/ 2013 والتي بلغت 1,44 مليار دينار.

وقال الشمري في لقاء مع «الأنباء» ان الميزانية التشغيلية لشركة نفط الكويت تقسم إلى 5 أبواب رئيسية هي تكاليف العاملين وتكاليف العقود والمواد والمرافق والمصروفات العامة والحفر غير المثمر ويضاف بندين إلى الميزانية هما الإهلاك والمصروفات المستردة.

وذكر أن تكاليف العاملين في الميزانية التشغيلية تستحوذ على نصيب الأسد من المصروفات التشغيلية حيث رصد لهذا الباب من الميزانية ما قدره 740,2 مليون دينار مقارنة بحوالي 679,1 مليون دينار خلال العام الماضي وذلك بزيادة قدرها 61,1 مليون دينار، مشيرا إلى أن بيان القوى العاملة في الشركة خلال السنة المالية الحالية يشير إلى 8,5 آلاف موظف مقارنة بـ 7,3 آلاف موظف فعلي مع نهاية 31 مارس 2013.

وبين أن الشركة تنوى توظيف 1,149 موظفا خلال السنة المالية الحالية، وتم عرض خطة التوظيف التي ستنتهجها الشركة لتعيين هذا العدد على الجهات الرقابية المسؤولة وتم عرض مخطط للمؤتمرات التوظيفية التي ستشارك الشركة فيها سواء داخل الكويت أو خارجها.

وأشار الشمري إلى بند تكاليف العاملين في الشركة يشمل الرواتب الأساسية وعلاوة غلاء المعيشة والعلاوة الاجتماعية وعلاوة الأطفال وبدل السكن وبدل وقت الانتقال وبدل مناوبة وإزعاج وطبيعة عمل وانتقال، وفيما يخص المزايا التي تقدمها الشركة للعاملين فانها تتمثل في إسكان العاملين في الأحمدي وتوفير التعليم للموظفين وتذاكر السفر ونهاية الخدمة والخدمات الطبية والمكافأة التشغيلية والخدمات الاجتماعية.

وحول عدد العمالة في الشركة لدى عمالة المقاول قال الشمري ان عدد الموظفين لدى عمالة المقاول كبير جدا وتصل نسبة التكويت فيها إلى 20٪ وهذه النسبة تنخفض عن النسبة التي يشترطها القانون والتي ينبغي ألا تنخفض عن 25٪ ويوجد هدف لدى الشركة أن ترتفع هذه النسبة خلال السنة المالية الحالية.

وعن البند الثاني من الميزانية التشغيلية قال الشمري ان بند العقود يقدر مصروفاته بحوالي 458,3 مليون دينار وهو يشمل إصلاح الآبار والصيانة الميكانيكية والكهربائية ومرافق الإنتاج المبكر والخدمات البحرية وإرساء السفن وخدمات الوقاية وصيانة المباني والخدمات المخبرية وخدمات تنظيف الشاطئ والزراعة وصيانة الطرق والأمن والسلامة والإطفاء وصيانة الأثاث والمعدات، وذكر أن لدى الشركة عقودا مؤقتة تقل قيمتها عن 30 ألف دينار وهذه العقود تطرأ وقت الحاجة.

وذكر الشمري أن البند الثالث في الميزانية التشغيلية وهو بند المواد ويقدر مصروفاته بحوالي 56,6 مليون دينار وهذا البند يختص بتوريد الغاز النحيل والغني والكهرباء والماء، مشيرا إلى أن بند المرافق يعتبر البند الرابع في الميزانية رصد له ميزانية تقدر بحوالي 47,7 مليون دينار بزيادة كبيرة تقدر بـ25,7 مليون دينار مقارنة بالعام الماضي عندما بلغت 22 مليون دينار. وتطرق الشمري إلى البند الخامس في الميزانية التشغيلية للشركة حيث قال انه يختص بالمصروفات العامة وتبلغ في الميزانية بما قيمته 106,5 ملايين دينار مقارنة بحوالي 96,8 مليون دينار أي بنسبة ارتفاع بلغت 9,7 ملايين دينار، مشيرا إلى أن المصروفات العامة في الشركة تختص بتوريد الغاز الغني لتشغيل مراكز التجميع ولزيادة الإنتاج واستخراج النفط بالإضافة إلى أن الغاز النحيل يستخدم في البيوت في منازل الأحمدي.

وقال ان هناك 3 بنود في الميزانية التشغيلية غير رئيسية وهي الحفر غير المثمر والإهلاك والمصروفات المستردة. وفي شرح لبند الإهلاك في الميزانية قال الشمري ان الشركة دائما ما ترصد ميزانية لاستهلاك المشاريع ووضع خطة زمنية للانتهاء منها وتحويل تلك المشاريع إلى أصول.

وأشار إلى أن الشركة وخلال الثلاثة أعوام الماضية تمكنت من الانتهاء من عدد من المشاريع الكبرى قبل موعد تسلمها الأصلي وهو ما استفادت منه الشركة كثيرا على الرغم من إعطاء المقاول مكافأة تشجيعية نظير الانتهاء من المشروع مبكرا.

وقال الشمري ان شركة نفط الكويت تقوم بتقديم الخدمات الطبية لكل العاملين في القطاع النفطي من خلال مستشفي نفط الكويت وتقوم الشركة بوضع بند مصروفات مستردة في الميزانية والمقدر بحوالي 135,5 مليون دينار، مبينا أن هذه المبالغ تقوم الشركة بتحصيلها من الشركات النفطية نظير تقديم الرعاية الصحية للموظفين بعد ذلك.

وأشار إلى الميزانية التقديرية للعام 2013 /2014 بنيت على قدرة إنتاجية للنفط تقدر بحوالي 3 ملايين برميل يوميا في حين ان المطلوب إنتاجه حسب إستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية 2,4 مليون برميل يوميا.

وذكر أن الإدارة المالية في الشركة جاءها طلب قبل حل مجلس الأمة بثلاثة أسابيع بتحضير الميزانية التشغيلية للشركة للعام المالي 2013 /2014 لعرضها على لجنة مناقشة الميزانية والحساب الختامي في مجلس الأمة وقام وفد من الشركة بعرض الميزانية المقترحة في حين يفترض أن يتم اعتماد تلك الميزانية في شهر نوفمبر من العام الماضي ولكن لعدم وجود مجلس الأمة في ذلك الوقت انتظرت الشركة هذه المدة.

ميزانية نفط الكويت للعام 2013 /2014

الشركة تنوي توظيف 1,149 موظفاً خلال السنة المالية الحالية.. وعدد الموظفين يبلغ 8,5 آلاف موظف

الصرف في حدود 15٪

بين الشمري انه في حالة تأخر اعتماد ميزانية شركة نفط الكويت من الجهات المسؤولة في الدولة يصدر قرار من مؤسسة البترول الكويتية يعطي الحق للشركة الصرف في حدود 15٪ من الميزانية القديمة المعتمدة بشرط عدم التجاوز إلى أن يصدر قرار جديد لربط الميزانية وتصديقها من قبل مجلس الأمة، مشيرا إلى أن الشركة منذ بدء السنة المالية وحتى اليوم تصرف في حدود الـ15٪ من الميزانية المعتمدة للعام المالي الماضي.

من ناحية ثانية، ذكر الشمري أن إيرادات الكويت النفطية خلال السنة المالية الماضية بلغت 29,2 مليار دينار، مبينا أن أرباح شركة نفط الكويت خلال العام الماضي بلغت 1,714 مليار دينار، مؤكدا على أن نظام الربحية في الشركة على الورق وليس فعليا.

1,4 مليار قدم مكعبة كميات الغاز اليومية التي تستقبلها معامل الغاز في المصفاة

العجمي لـ«الأنباء»: «الأحمدي» تتسلم خط الغاز الرابع نهاية ديسمبر المقبل والتشغيل النهائي في يناير 2014

قال مدير عمليات الغاز في مصفاة ميناء الأحمدي بشركة البترول الوطنية سالم حمود العجمي إن الشركة ستستلم مشروع خط الغاز الرابع من المقاول شركة دايلم العالمية المحدودة بنهاية شهر ديسمبر المقبل على أن يكون التشغيل النهائي للمشروع مع بداية العام 2014.

وبين العجمي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن لدى «البترول الوطنية» مشروع خط الغاز الرابع الذي يشتمل على بناء وحدة جديدة لتنضم إلى المصانع الثلاثة لإسالة الغاز في مصفاة ميناء الأحمدي حيث من المتوقع تسلم المصنع من دائرة المشاريع نهاية العام الحالي، مشيرا إلى أن خط الغاز الرابع تصل طاقته الإنتاجية إلى 850 مليون قدم مكعبة يوميا وهذه الطاقة تصل إلى ضعف ونصف الطاقة الإنتاجية للوحدات الموجودة حاليا في المصفاة.

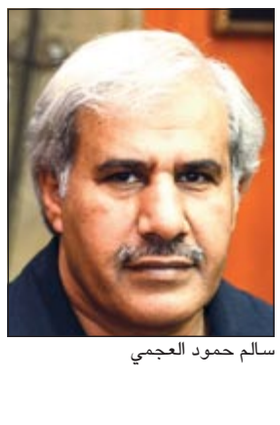
سالم حمود العجمي

وذكر العجمي أن الشركة كانت قد وقعت عقد مشروع إنشاء خط إنتاج الغاز الرابع بمصنع إسالة الغاز التابع لمصفاة ميناء الأحمدي في عام 2010 بقيمة 256 مليون دينار واستغرق تشييد الوحدة الجديدة ثلاث سنوات. وأشار إلى أن مشروع خط الغاز الرابع يعتبر من احد المشاريع الإستراتيجية الضخمة على أجندة شركة البترول الوطنية الكويتية.

من جهة ثانية، قال العجمي إن مصفاة ميناء الأحمدي تستقبل كميات غاز يومية من شركة نفط الكويت تقدر بحوالي 1,4 مليار قدم مكعبة، مشيرا إلى أن عمليات الاستقبال تسير بصورة طبيعة ويتم ضخها في الشبكة الرئيسية لمحطات الكهرباء.

«البترول الوطنية» تبدأ بناء محطتين للكهرباء بقيمة 68,2 مليون دينار

علمت«الأنباء» من مصادر نفطية مطلعة أن شركة البترول الوطنية ستبدأ في بناء محطتين للكهرباء في مصفاتي الأحمدي وميناء عبدالله ابتداء من منتصف الشهر المقبل وتنفذهما شركة سيمنس العالمية بقيمة 68,2 مليون دينار.

وقالت المصادر ان المشروع الذي طرحته شركة البترول الوطنية في 11 نوفمبر من العام الماضي لتزويد وتركيب محطة للكهرباء في مصفاة ميناء الأحمدي بطاقة 132 كيلو فولت ومحطة أخرى بقوة 132 و300 كيلو فولت في مصفاة ميناء عبدالله.

من جهة ثانية ذكرت المصادر أن الشركة حصلت على موافقة الجهات الرقابية على ترسيه بناء 3 وحدات ضخمة ضمن مشروع الوقود البيئي في مصفاة ميناء الأحمدي على شركة ديلم الصناعية الكورية بقيمة 50,5 مليون دينار.

وأوضحت أن بناء الثلاث وحدات الجديدة تشمل هندسة وتوريد وبناء وتشغيل وحدات الـ «FCC» والـ «FCC SWT »والـ « MAFP CT » لمشروع الوقود البيئي في مصفاة ميناء الأحمدي.

وبينت المصدر أن الشركة فضلت البدء في عمليات بناء الوحدات الجديدة في مصفاة ميناء الأحمدي لاستبدال عدد من الوحدات الرئيسية القديمة والتي عند استبدالها سوف تعود بالربحية على أعمال المصفاة بدلا من الانتظار لطرحها في المناقصات الرئيسية لمشروع الوقود البيئي.

مقال نفطي

h.mahtat@yahoo.com
@hmahtat
حمد التركيت

محطات

● **القضاء على النفايات بيئياً أولى وأفضل**

طالعتنا الصحف بتصريح مدير عام الهيئة العامة للبيئة د.صلاح المضحي حول دعم اتحاد الجمعيات التعاونية وتعاونها في تطبيق مشروع الأكياس القابلة للتحلل بعد استخدامها أو بعد ردمها مع النفايات وهو تطور جيد ومحمود، الا أنه في الوقت نفسه جاءت الأخبار من أبوظبي تفيد «بإنشاء محطة شركة أبوظبي الوطنية للطاقة» واسمها «طاقة» وهو مشروع وطني بيئي جبار لخدمة البيئة يهدف إلى «توليد الكهرباء من النفايات».
أين نحن من ذلك؟ أين المهتمون؟ سبق وأن تمت المناشدة على جميع المستويات لوقف «ردم النفايات» ومازلنا نفتخر بأن نقوم بردم نوعي ومتميز للنفايات.
تكلفة مشروع «طاقة» نحو 850 مليون دولار أي أقل من 240 مليون دينار وسيقوم بتوفير أكثر من 100 ميغاواط تكفي لتزويد أكثر من 20 ألف منزل في أبوظبي بالكهرباء لماذا توقفت أبوظبي عن ردم النفايات ولديها من الصحاري المساحات الشاسعة؟
هل قصرت إمكانياتنا؟ أو تعطلت قدراتنا؟ أو هل نحن نفكر بطريقة مختلفة عن الآخرين؟

□□□

● **تسعة مليارات دينار دعم لإنتاج الكهرباء**

استكمالا للمحطة الأولى صرح وكيل وزارة الكهرباء لقطاع التخطيط لشؤون المياه د.مشعان العتيبي في مؤتمر«ميد» الذي عقد في الكويت الأسبوع الأول من الشهر الجاري، أن الطلب من النفط الكويتي لاستهلاك وإنتاج الكهرباء سيصل إلى 900 ألف برميل يوميا في عام 2030 بينما هو الآن نحو 300 ألف برميل، أي ثلاثة أضعاف الاستهلاك الحالي، وأن تكلفة الدعم الحكومي في عام 2030 سيصل الى تسعة مليارات دينار أي قرابة 30 مليار دولار، ان هذا التصريح خطير جدا وليس من السهل على كل مسؤول تجاهله خصوصا وزير الكهرباء والماء، وأنصاف الحلول لن تزيدنا الا سوءا وتبديدا لمدخرات الوطن، الطاقة المتجددة خطوة مباركة ويجب ان يتم توفيرها بأسرع مما هو مخطط عليه الأمر الآن، نرجو من الوزير الشاب السعي في بحث هذا الأمر وان الـ 9 مليارات دينار التي ستقدم دعما لتوليد الكهرباء يمكن الاستفادة منها في بناء مشاريع بيئية لإنتاج الكهرباء والماء من الطاقات البديلة.
الأعجب من ذلك كله، هو تجميد أعمال لجنة الوقود النووي وهي التي تم تشكيلها وتوقفت بعد حادثة اليابان وشتان بين التكنولوجيا النووية في الثمانينات مقارنة باليوم.

□□□

● **تحيات مؤسسة البترول الأزلية**

لقاء صريح أجرته قناة «الراي» مع رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب السابق لشركة نفط الكويت السيد سامي الرشيد حول متاعب المهنة واتسم الحديث بالصراحة والشفافية، والأمر المهم الذي تم طرحه ومازال هو الهاجس الذي سيطر على مؤسسة البترول الكويتية منذ تأسيسها وحتى اللحظة، هو الهيمنة والضغط السياسي الذي يمارس على المؤسسة بالتدخل المباشر أو غير المباشر عن طريق الوزير أو مجلس الأمة أو من الصحافة ذات المصلحة أو «الأجيرة» والنتيجة كما قالها الرشيد «تعطيل وإعاقة المشاريع النفطية الضخمة التي خسرت ولا تزال الكويت تخسر الملايين بشكل يومي نتيجة عدم المضي فيها بسبب هذا التدخل الذي غالبا ما يكون تحت غطاء مصلحة الوطن وهو في الحقيقة مصلحة ضد الوطن وضد أبناءه وضد تنميته».
في أكثر من لقاء مع رؤساء سابقين لمؤسسة البترول، أجمع الكل على أن قرارات الرئيس التنفيذي للمؤسسة يخضع اكثر من نصفها الى الضغط السياسي والحل الذي يتمنى كل مخلص للوطن أن يراه على أرض الواقعي تمثل في إعطاء المؤسسة الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع ومحاسبة كل مسؤول عن الخلل او في حالة عدم جودة المشاريع أو التقصير في تحقيق أهدافها. كان ولايزال الأمر وسيبقى حلما.. نأمل أن يتحقق.

□□□

● **مؤسسة الكويت والتقدم العلمي في القرن الحالي**

احتفلت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بتوزيع جوائز التقدم الإلكتروني خلال الأسبوع الماضي، والمؤسسة منذ تأسيسها أكثر من 35 عاما وأنشطتها محدودة بالنسبة لقدراتها المادية والبشرية والكفاءات التي تقوم على إدارتها؟ والناظر الى أهداف وأنشطة المؤسسة التي تم وضعها عند تأسيسها قبل أكثر من 30 عاما مضت يجب إعادة النظر بها لتتواكب مع حاجة الوطن الآتية والمستقبلية. والمؤسسة لا تكلف الدولة ماديا، بل ان إيراداتها هي من الشركات الكويتية الخاصة، وكل ما نتمناه من المؤسسة إضافة لمراكزها الثلاث الرئيسة (المركز العلمي، ومعهد دسمان للسكري، ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع)، هو السعي لإنشاء مركز للبحوث والتطوير خاص لموارد الوطن الوحيدة، النفط ومشتقاته والغاز، وإيجاد فرص علمية مبتكرة تفتح الآفاق أمام القدرات الشبابية الفذة المعطلة ويمكن في هذا الصدد استقطاب الخبراء والباحثين المختصين في هذا المجال وتهيئة الأجواء للبحث العلمي وإضفاء قيمة مضافة للمؤسسة لتساهم بدور أكبر مما تقوم به حاليا. والذي يطلع على إنجازات والمشاريع التي قامت بها جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية www. kaust.edu.sa يجدها مثالا نموذجيا لإمكانية استخدام الخبرات العلمية اذا ما تم تهيئة البيئة الصالحة لذلك مع إيماني بأن الشركات الكويتية الخاصة التي تساهم في دعم ميزانية المؤسسة ستقوم بدعم تلك المشداريع سواء كانت في خدمة البيئة أو ترشيد الطاقة أو المجالات الصحية أو الالكترونية.
والسؤال: هل يمكن تغيير وتطوير أهداف ورسالة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لتشمل حاجة الوطن المستقبلية؟ أم تستمر أنشطتها على ما هي عليه؟ ترشيد الإنجازات مطلوب أفضل من المسابقات العلمية وتوزيع الجوائز.